

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/47/678/Add.2)]

-١٣٥/٤٧ إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين
إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى
أقليات دينية ولغوية

إن الجمعية العامة

إذ تؤكد من جديد أن أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة ، المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، هو تحقيق التعاون الدولي في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للجميع دون تفرقة على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وإذ تلاحظ أهمية التنفيذ الأكثر فعالية للصكوك الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ،

وإذ ترحب بزيادة الاهتمام الموجه من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان إلى عدم التمييز وحماية الأقليات ،

وإدراكا منها لحكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١) المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية ،

وإذ ترى أن الأمم المتحدة دورا متزايد الأهمية تؤديه فيما يتعلق بحماية الأقليات ،

(١) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .

وإذ تضع في اعتبارها العمل المنجز حتى الآن في إطار منظومة الأمم المتحدة ، خاصة من خلال الآليتين ذاتي الصلة ، وهما لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ،

وإذ تدرك الإنجازات الهامة المحققة في هذا الصدد في الأطر الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية ، والتي يمكن أن توفر مصدراً مفيدة للاستلهام بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة المقبلة ،

وإذ تؤكد ضرورة أن يكفل للجميع ، دون أي تمييز كان ، التمتع التام بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية وممارساتها بالكامل ، وإذ تشدد على أهمية مشروع إعلان حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية في هذا الصدد ،

وإذ تشير إلى قرارها ١١٥/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وإذ تحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٦/١٦ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير^(٢) الذي وافقت بموجبه اللجنة على نص مشروع إعلان حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، الذي أوصى فيه المجلس الجمعية العامة باعتماده واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنه ،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام^(٣) ،

١ - تعتمد إعلان حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ، الذي يرد نصه مرفقاً بهذا القرار :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن توزيع الإعلان على أوسع نطاق ممكن وأن يدرج نص الإعلان في الطبعة القادمة من "حقوق الإنسان : مجموعة صكوك دولية" :

٣ - تدعو وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، إلى تكثيف جهودها بغية نشر المعلومات عن الإعلان وتعزيز فهمه :

(٢) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩٢ ، الملحق رقم ٢ E/1992/22) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

. A/47/501 (٣)

٤ - تدعو أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة ، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وكذلك ممثلي لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، إلى ايلاء الاعتبار الواجب للإعلان كل في إطار ولايته :

٥ - تطلب إلى الأمين العام النظر في السبل المناسبة للترويج الفعال للإعلان وتقديم مقترنات لذلك :

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان" .

الجلسة العامة ٩٢
١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

المرفق

إعلان حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

إن الجمعية العامة .

إذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، كما أعلنها الميثاق ، هو تعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع ، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرة وصغرها ،

وإذ ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في الميثاق ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٤) ، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها^(٥) ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز

(٤) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(٥) القرار ٢٦٠ ألف (د - ٣) ، المرفق .

العنصري^(١) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٢) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣) ، والإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التحصّب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد^(٤) ، واتفاقية حقوق الطفل^(٥) ، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقوفة بين الأحاداد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،

وإذ تستلزم أحكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية ،

وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها ،

وإذ تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمر لحقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون ، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول ،

وإذ ترى أن للأمم المتحدة دوراً مهماً تؤديه في حماية الأقليات ،

وإذ تضع في اعتبارها العمل الذي تم انجازه حتى الآن داخل منظومة الأمم المتحدة ، خاصة من جانب لجنة حقوق الإنسان ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، والهيئات المنشأة بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٦) والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان ، في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ،

وإذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الأقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ،

(٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المرفق .

(٧) القرار ٥٥/٣٦ .

(٨) القرار ٢٥/٤٤ ، المرفق .

وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضا في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية ،

تصدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية :

المادة ١

- ١ - على الدول أن تقوم ، كل في أقليمها ، بحماية وجود الأقليات ومويتها القومية أو الإثنية ، ومويتها الثقافية والدينية واللغوية ، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .
- ٢ - تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات .

المادة ٢

- ١ - يكون للأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية (المشار إليها فيما يلي بالأشخاص المنتسبين إلى أقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، وإعلان وممارسة دينهم الخاص ، واستخدام لغتهم الخاصة ، سراً وعلانية ، وذلك بحرية دون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز .
- ٢ - يكون للأشخاص المنتسبين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية وال العامة مشاركة فعلية .
- ٣ - يكون للأشخاص المنتسبين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني ، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما ، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها ، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني .
- ٤ - يكون للأشخاص المنتسبين إلى أقليات الحق في إنشاء الابطارات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها .
- ٥ - للأشخاص المنتسبين إلى أقليات الحق في أن يتقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتسبين إلى أقليات أخرى ، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطنى الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية وصلات دينية أو لغوية ، دون أي تمييز .

وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضا في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية ،

تصدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية :

المادة ١

- ١ - على الدول أن تقوم ، كل في اقليمها ، بحماية وجود الأقليات و هويتها القومية أو الإثنية ، وهيئتها الثقافية والدينية واللغوية ، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية .
- ٢ - تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات .

المادة ٢

- ١ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية (المشار إليها فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، وإعلان وممارسة دينهم الخاص ، واستخدام لغتهم الخاصة ، سراً وعلانية ، وذلك بحرية دون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز .
- ٢ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية وال العامة مشاركة فعلية .
- ٣ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني ، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما ، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها ، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني .
- ٤ - يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها .
- ٥ - للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى ، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطنسي الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية وصلات دينية أو لغوية ، دون أي تمييز .

المادة ٦

ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات ، وذلك ، في جملة أمور ، بتبادل المعلومات والخبرات ، من أجل تعزيز التناهُم والثقة المتبادلين .

المادة ٧

ينبغي للدول أن تتعاون من أجل تعزيز احترام الحقوق المبينة في هذا الإعلان .

المادة ٨

١ - ليس في هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات . وعلى الدول بصفة خاصة أن تبني بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي أخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي أطراف فيها .

٢ - لا تخل ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية المعترف بها عالميا .

٣ - إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الإعلان لا يجوز اعتبارها ، من حيث الافتراض المبدئي ، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٤ - لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول ، وسلامتهاإقليمية ، واستقلالها السياسي .

المادة ٩

تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، كل في مجال اختصاصه ، في الإعمال الكامل للحقوق والمبادئ المبينة في هذا الإعلان .
